

Distr.: General
5 June 2007
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (للفترة من ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧)

أولا - مقدمة

١ - يرد في هذا التقرير بيان الأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الستة الماضية عملا بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) والممددة في قرارات لاحقة آخرها القرار ١٧٢٩ (٢٠٠٦)، المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

ثانيا - الوضع في المنطقة وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، استمر وقف إطلاق النار ساريا في القطاع الإسرائيلي - السوري، وظلت منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك هادئة بوجه عام. وأشرفت قوة فض الاشتباك على المنطقة الفاصلة من خلال مواقع ثابتة ودوريات لكفالة إبعاد القوات العسكرية لأي من الطرفين عن هذه المنطقة. واضطلعت القوة أيضا بعمليات تفتيش نصف شهرية لتفقد مستويات المعدات والقوات في مناطق الحد من الأسلحة. وكان ضباط الاتصال من الطرف المعني يرافقون أفرقة التفتيش. وراقبت القوة عمليات الدوريات المتزايدة التي كانت تقوم بها قوات الدفاع الإسرائيلية بين خط وقف إطلاق النار والصور المزود بتجهيزات تقنية. وعلى غرار ما حدث في الماضي، منع كلا الجانبين أفرقة التفتيش من الوصول إلى بعض مواقعهما وفرضا بعض القيود على حرية تنقل القوة. وواصل موظفو الجمارك الإسرائيليون عملهم في موقع قوات الدفاع الإسرائيلية عند بوابة عبور قوة فض الاشتباك التي تقع بين الجولان الذي تحتله إسرائيل والجمهورية العربية السورية.



٣ - وواصلت قوة فض الاشتباك مساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية فيما يتصل بمرور الأشخاص عبر المنطقة الفاصلة. وخلال فترة الأشهر الستة الماضية، ساعدت القوة على عبور ٣٣ طالبا، وعروسا واحدة. وبين ٢٦ شباط/فبراير و ٣٠ نيسان/أبريل يسرت القوة أيضا نقل ٩٤٦ ٦ طنا من التفاح عبر المنطقة الفاصلة من الجانب الإسرائيلي إلى الجانب السوري. علاوة على ذلك، ساعدت القوة في عملية تسليم قوات الدفاع الإسرائيلية إلى السلطات السورية مدنيا سوريا كان قد عبر إلى الجولان الذي تحتله إسرائيل.

٤ - وفي منطقة العمليات، ولا سيما المنطقة الفاصلة، ظلت الألغام تشكل خطرا يهدد أفراد القوة والسكان المحليين. ويزداد هذا الخطر بالنظر إلى عُمر هذه الألغام وتدهور ما بها من مواد متفجرة. وواصلت القوة قيامها بعمليات إزالة الألغام. كما ظلت القوة على استعداد لدعم منظمة الأمم المتحدة للطفولة فيما تضطلع به من أنشطة لتعزيز التوعية المتصلة بالألغام بين السكان المدنيين.

٥ - وظل قائد القوة ومعاونوه على اتصال وثيق بالسلطات العسكرية في كل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وتعاون الجانبان بوجه عام مع القوة في تنفيذ مهامها.

٦ - وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٧، كانت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تتألف من ١٠٤٧ جنديا هم من بولندا (٣٥٢ جنديا) وسلوفاكيا (٩٥ جنديا) وكندا (جنديان) والنمسا (٣٧٨ جنديا) والهند (١٩٠ جنديا) واليابان (٣٠ جنديا). وبالإضافة إلى ذلك، ساعد ٨٥ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة القوة على تنفيذ مهامها. ومرفق بهذا التقرير خريطة تبين حالة انتشار القوة.

ثالثا - الجوانب المالية

٧ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧٧/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، مبلغاً إجماليه ٣٩,٩ مليون دولار للإبقاء على قوة فض الاشتباك في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وتقوم الجمعية العامة، في الوقت الحاضر باستعراض الميزانية المقترحة للقوة للفترة المالية التي تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ وتبلغ ٣٩,٦ مليون دولار، أي ما يعادل ٣,٣ مليون دولار في الشهر. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، على النحو الموصى به في الفقرة ١٢ أدناه، فإن تكلفة الإبقاء على القوة سوف تقتصر على المبالغ التي توافق عليها الجمعية العامة.

٨ - وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك عن الفترة الممتدة من تاريخ إنشائها حتى

٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧، ما مقداره ٢٠,٨ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة لجميع عمليات حفظ السلام في نفس التاريخ ما قيمته ١,٨ بليون دولار. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧، كان مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات ١,١ بليون دولار. وتم سداد التكاليف المتعلقة بالجنود والمعدات المملوكة للوحدات للفترتين حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، على التوالي، وفقا لجدول السداد الفصلي.

رابعاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٩ - عندما قرر مجلس الأمن، في قراره ١٧٢٩ (٢٠٠٦)، تحديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أهاب أيضا بالأطراف المعنية أن تنفذ فوراً قراره ٣٣٨ (١٩٧٣)، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم في نهاية تلك الفترة تقريراً عن تطورات الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار. وقد تناول تقرير الأمين العام عن الحالة في الشرق الأوسط (A/61/298) المقدم عملاً بقراري الجمعية العامة ٤٠/٦٠ و ٤١/٦٠، مسألة السعي من أجل إيجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف الصُّعد من أجل تنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

خامساً - ملاحظات

١٠ - ظل الوضع في القطاع الإسرائيلي - السوري هادئاً بوجه عام. وواصلت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٧٤ لكي تُشرف على وقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن، والاتفاق المتعلق بفض الاشتباك بين القوات السورية والقوات الإسرائيلية المُبرم في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤، أداء مهمتها بشكل فعّال بالتعاون مع الطرفين.

١١ - بيد أن الحالة في الشرق الأوسط تتسم بدرجة عالية من التوتر ومن المحتمل أن تظل كذلك ما لم يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط. ويحدوني الأمل أن تبذل جميع الجهات المعنية جهوداً حثيثة لمعالجة المشكلة من جميع جوانبها بُغية التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣).

١٢ - وفي ظل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة يشكل ضرورة أساسية. ولذلك أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وقد وافقت حكومة

الجمهورية العربية السورية على التمديد المقترح. كذلك أعربت حكومة إسرائيل عن موافقتها على ذلك.

١٣ - وإنني إذ أقدم هذه التوصية، أرى لزاما علي أن أوجه الانتباه إلى النقص في تمويل القوة. فالاشتراكات المقررة غير المسددة تبلغ حاليا حوالي ١,١ مليون دولار. ويمثل هذا المبلغ أموالا مستحقة للدول الأعضاء المساهمة بالقوات التي تتألف منها القوة. وأناشد جميع الدول الأعضاء تسديد اشتراكاتها فورا وبالكامل، وتسوية جميع المتأخرات المتبقية.

١٤ - وفي الختام، أود أن أشيد بالفريق فولفغانغ جيلكه، وبالرجال والنساء العاملين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين. فقد أدوا بكفاءة وتفان المهام الجسام التي كلفهم بها مجلس الأمن. وأغتني هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللحكومات التي تزود هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بمراقبين عسكريين مكلفين بالعمل في القوة.

خريطة

